| 2025 | Vol. 16 .NO.(68) | الصفحة(430-449 ) | الاصدار (16) ،العدد (68) |
|---|---|---|---|

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies
Print - ISSN: 20231116 & Online - ISSN: 88192663
Journal Homepage:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/396

# سياسة الدولة العثمانية تجاه عمليات السرقة التي تعرضت لها شركات النفط في العراق 1909-1914 دراسة من خلال الوثائق

**اسم الباحث/ ة (1): ا. م. د. عيدان شبيب سليم**

**الدرجة العلمية: دكتوراه**
**التخصص العلمي: تاريخ**
**مكان العمل: جامعة كركوك /كلية التربية للبنات ـ قسم التاريخ**

**ملخص البحث عربي:**
**يُعد اكتشاف النفط واستخدامه من ابرز السمات العامة في العالم قبل القرن التاسع عشر، ولم يكن النفط مألوفاً في العراق الا بنطاق ضيق، على الرغم من استيراده من روسيا والولايات المتحدة الامريكية، ومع ضهوره في بلاد فارس عام 1908 وتأسيس فرع لشركة النفط البريطانية في العراق، ازداد الطلب على استخدامه بشكل كبير، تزامن ذلك مع وصول حكومة الاتحاديين والقيام بإصلاحات للأراضي الزراعية وحرمان عدد من شيوخ العشائر من امتيازاتهم فيها، الأمر الذي دفعهم بمساندة عشائرهم الى قيامهم بعمليات ضد شركات النفط، في سبيل الضغط على الحكومة العثمانية والتراجع عن قراراتها فقاموا بسرقة صناديق وخزانات المشتقات النفطية وضرب السفن التي تنقل النفط، مع عجز كامل للسلطات العثمانية المحلية، على الرغم من تدخل السفارة الالمانية والبريطانية في اسطنبول وقنصلياتها في العراق في البحث والتحري لحماية مصالحها، الا انها اخفقت في مسعاها، وفي النهاية تراجعت السلطات العثمانية عن قراراتها واستقطبت شيوخ العشائر للوقوف الى جانبها في الحرب العالمية الاولى.**
**لم تأخذ هذه الدراسة حيزاً كبيراً في كتابات الباحثين على الرغم من توفر كثير من الوثائق العثمانية وغيرها، وقد كشفت مرحلة مهمة من الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق قبل سقوط الدولة العثمانية.**

**الكلمات المفتاحية:** شركة برغ بوتمان– سرقات صناديق النفط -الشيخ غضبان- - ولاية البصرة- القنصلية-شركة النفط الإنكليزية_ الفارسية


**Corresponding author:**

# The policy of the Ottoman state towards the robberies suffered by oil companies in Iraq 1909-1914 a study through documents

Name of the researcher (1): a. M. Dr. Aydan Shabib Salim

Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of Work: University of Kirkuk / College of education for girls- Department of history

Research summary Arabic:
The discovery and use of oil is one of the most prominent public features in the world before the nineteenth century, and oil was not familiar in Iraq except to a small extent, despite its import from Russia and the United States of America, and with its appearance in Persia in 1908 and the establishment of a branch of the British oil company in Iraq, the demand for its use increased significantly, coinciding with the arrival of the federal government, carrying out reforms of agricultural lands and depriving a number of tribal sheikhs of their privileges, which prompted them, with the support of their clans, to carry out operations against oil companies, in order to put pressure on the Ottoman government they stole boxes and tanks of oil derivatives and hit ships Despite the intervention of the German and British Embassy in Istanbul and its consulates in Iraq in the search and investigation to protect its interests, it failed in its endeavor, and in the end the Ottoman authorities reversed their decisions and attracted tribal sheikhs to stand by it in the first World War.
This study did not take a large place in the writings of researchers, despite the availability of many Ottoman and other documents, and it revealed an important stage of the political and economic situation in Iraq before the fall of the Ottoman Empire .

Keywords: Berg Putman company-thefts of oil funds-Sheikh Ghadban-Basra province-consulate-English oil company _ Farsi
Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: September / 2025 النشر المباشر- أيلول

 **Corresponding author:**

المقدمة:

انعكست سرقات النفط التي تعرضت لها مواقع الشركات على واقع المجتمع في العراق، لانها تعُد من أهم الاحداث واكثرها تعقيداً للدولة العثمانية، اذ كانت تحمل في طياتها ابعاداً سياسة واقتصادية ، لما كانت تمَر به السلطات المحلية في العراق من ضعف في الادارة وفساد مستشري بين ولاتها وموظفيها، فحركات التمرد التي قادها رؤساء وشيوخ العشائر في ولاية البصرة ضد التوجهات العثمانية الإصلاحية للأراضي الزراعية وقوانين جديدة صاغتها حكومة الاتحاديين بعد عام 1908،الزمت هولاء الشيوخ واصحاب الارض الى ضرب المصالح الاجنبية عن طريق القيام بسرقات صناديق النفط وقطع طريق السفن ونهب ممتلكاتها في سبيل الغاء قوانين الحكومة العثمانية والعدول عن قراراتها .

من جانبها أخذت السلطات المحلية بإجراءات تحقيقية عديدة وعلى اعلى المستويات وتدخلت الحكومة الالمانية والبريطانية لحماية مصالحها ومساعدة اللجان التحقيقية في كشف الجناة مع زيادة عمليات النهب التي طالت حتى مقر الشركات النفطية البعيدة عن مركز الولايات، على الرغم من تغيير الولاة والقيام بعمليات عسكرية ضد حركات التمرد، ومع ذلك ولإنهاء هذه الحركات وعمليات السرقة اتفقت الحكومة العثمانية مع شيوخ العشائر على مساندتها في الحرب العالمية الاولى مقابل العفو عنهم واعادة الاراضي الزراعية لأصحابها بشكل كامل.

قُسم البحث على مقدمة وخاتمة وثلاث مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول منها(**دوافع واسباب سرقة شركات النفط في العراق وموقف العشائر منها**)،اما المبحث الثاني فانه استعرض (**سياسة الدولة العثمانية تجاه سرقة صناديق نفط شركة برغ بوتمان في ولاية البصرة**)في حين تضمن المبحث الثالث(**سرقة ممتلكات شركة النفط الانكليزية- الفارسية في المحمرة**).


**Corresponding author:**

**المبحث الاول/ دوافع واسباب سرقة شركات النفط في العراق وموقف العشائر منها.**

كان السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1908) قد نقل معظم اراضي العراق الى خزينته الخاصة ومنها اراضي ولاية البصرة التي تعود ملكيتها الى الدائرة السنية الخاصة بالسلطان [1]،ويتم منح هذه الاراضي الى الاهالي عن طريق نظام اداري عرف بنظام (الالتزام) (بطاطا، 2005، الصفحات 100-101)، مقابل مبالغ مالية معينة يتم الاتفاق عليها بين المستأجر والدولة العثمانية ولمدة معينة ، كما ان اغلب مُلاك هذه الاراضي كانوا من شيوخ القبائل ،الذين راحوا يتنافسون بينهم لاستئجار هذه الاراضي، ووصل الحال بهم الى الاقتتال من اجل الحصول عليها باي ثمن بسبب الاموال الكبيرة التي يجنونها من بيع المحاصيل الزراعية (الازدي، 1980، الصفحات 62-63) وقد عززت الحكومة العثمانية دور الفلاح ودعمه عن طريق فتح مصارف(بنوك) زراعية في ولايتي بغداد والبصرة في سبيل تغطية احتياجات الفلاحين وتطوير القطاع الزراعي (العجلي، 2010، صفحة 68)،لاسيما وان حكومة الاتحادين (1908-1914) كانت عازمة على تطوير القطاع الزراعي وانهاء مشاكل الفلاحين وسيطرة شيوخ العشائر على الاراضي وتمرداتهم ضد الحكومة (الارحيم، 1975، الصفحات 71-72)

ومن هذه القبائل بني لام والبو محمد [2]،في مدينة العمارة [3]، وكانتا هاتان القبيلتين تقودان اغلب تمردات العشائر ضد الدولة العثمانية في حالة عدم منحها هذه الاراضي او تجديد العقد وجباية الاموال، لاسيما حين يكون انتاج المحاصيل الزراعية ضعيفاً او رديئاً، وهذا ما حدث عدة مرات ما بين عامي (1903-1908) (السعدون، 1984، الصفحات 90-113)، ويعد الشيخ غضبان البنية[4]،اهم الشخصيات التي تزعمت الحركات ضد الدولة العثمانية، بسبب سحب اغلب الاراضي الزراعية منه، الامر الذي دفعه مع ابناء عشيرته الى القيام بالتمرد على السلطة العثمانية وقطع طرق المواصلات النهرية بين بغداد والبصرة، والهجوم على السفن المارة في نهر دجلة ونهب ممتلكاتها (لونكريك، 1988، صفحة 53)، مما سبب حرجاً

---

([1]) وتضم ممتلكات كبيرة عبارة عن مباني او اراضي زراعية وهي خاضعة للسلطان تحديداً، وتتمتع هذه الاراضي بامتيازات خاصة من حيث العمال والانتاج وحتى العمران الذي يقع فيها، إلا أنها الغيت مع سقوط السلطان عبد الحميد الثاني التفاصيل انظر (الجراح، 2000).

([2]) للتفاصيل عن جذور ونسب هاتان القبيلتين انظر، (العزاوي، 2010).

([3]) تقع مدينة العمارة في جنوب الشرقي من العراق على ضفاف نهر دجلة، وتحاذيه جبال بشت كوه الايرانية من جهة الشرق وتمتد من جنوب الكوت حتى حدود البصرة، تبلغ مساحتها بما يقارب(18,395) كم، فيها اراضي زراعية واسعة ترتبط بها عدة اقضية ونواحي، وتقطنها عدة عشائر من اهمها بني لام والبو محمد ، وتعود تسميتها بهذا الاسم نسبة للمكان الذي قام ببنائه نامق باشا عام 1861وهي عبارة عن(عمارة كبيرة) للجيش العثماني في مكان سمي (الاوردي)أي المعسكر كما يطلق عليها(القادرية)نسبة اول قائم مقام فيها(عبد القادر باشا) للمزيد (الحسني، 1930).

([4]) غضبان بن بنيان بن مزبان (1883-1929) هو زعيم عشيرة بني لام تولى المشيخة وهو لم يبلغ الحلم بعد وفاة والده وكانت عشيرة بني لام تواجه عدة مشاكل منها ما هو عشائري وحكم الزعامة مع عشيرة البو محمد والتنافس على مناطق النفوذ، ومنها الصراع مع السلطات المحلية العثمانية لانه كان ناقماً عليها بشكل كبير، الا انه وقف الى جانب العثمانيين خلال الحرب العالمية الاولى بعد ان قلدته زعامة كل العشائر العربية ضد الاحتلال البريطاني للمزيد انظر، (الجلالي، 1947، الصفحات 30-39).


**Corresponding author:**

للسلطات العثمانية المحلية ازاد التدهور الامني، كما اصيبت بواخر شركة(بلوس لنج) بإطلاق الرصاص عليها وعلى سفن شركة الملاحة البخارية في العمارة في 2 نيسان 1908 فأصيب عدد من الركاب وعمال السفينة جراء هذا العمل[1]،ومن جرائه اصبحت كل السفن النهرية المحملة بالبضائع هدفاً مشروعاً لتلك العشائر ومن ضمنها صناديق[2]،النفط المستوردة الى العراق، عن طريق ميناء البصرة وهو المنفذ البحري الرئيسي للعراق الذي كان يطلق عليه في ذلك العهد(**مفتاح باب الهند**) (بابل، ميناء خليج العجم، 1911، صفحة 2)، ومنه يصدر البضائع ويستوردها من كافة انحاء العالم، اما بالنسبة لاستيراد النفط ومشتاقاته فهو الاخر كان يتم استيراده من روسيا وامريكا وعدد من الدول الاوربية، وبسبب زياده الطلب علية مع كثرة استخداماته اليومية فقد زاد معه كميات الصناديق المستوردة الى البصرة، اذ بلغت عام 1906 نحو(111,000) صفيحة من النفط وكان اغلبها يأتي من الولايات المتحدة الامريكية بعد تنظيم خط رحلات من امريكا الى ميناء البصرة، ومما زاد في كثرة استعماله ان مدينتي كربلاء والنجف اخذت تستهلك كميات كبيرة من النفط بسبب انارة المرقدين الشريفين وتزيين الازقة والشوارع المزدحمتين بالزوار مع رخص ثمنه، اذ وصل سعر الصفيحة النفطية الواحدة عام 1908 ما بين (5- 6) شلنات (القهواتي، 1980، الصفحات 224-226).

ولا جل ذلك حاولت الحكومة العثمانية استثمار نفط العراق والاستغناء عن الاستيراد بعد ان اجتمعت المصالح الالمانية والبريطانية عام 1908 عبر سكة حديد برلين- بغداد[3]،الا ان عملية نقل النفط كانت تمثل عقبة كبيرة امامهم، حتى انهم فكروا في نقله بالسفن عبر نهر دجله الى ولاية البصرة مع بناء مستودعات للنفط(مخازن)،الا ان المبالغ الباهظة ومنافسة اسعار النفط المستورد الرخيص حالت دون اتمام هذه الخطة (بابل، 1914، صفحة 3)، كما ان بريطانيا كانت تحاول في الخفاء ازاحة الوجود الالماني من مناطق نفوذها في ولاية البصرة والخليج العربي التي تعدها العمق الاستراتيجي للمصالح البريطانية السياسية والاقتصادية بشكل اساس (صالح، 1968، الصفحات 252-253).

## المبحث الثاني/قضية سرقة صناديق نفط شركة برغ بوتمان(Berg-Boatman) بولاية البصرة.

### أولاً. المراحل الاولى لعمليات سرقة النفط.

كانت الحكومة العثمانية قد منحت عدة شركات خاصة بنقل وتوزيع النفط في عموم البلاد العثمانية مقابل امتياز تحصل عليه من الخزانة الخاصة بالحكومة[4]،وبما ان المانيا كانت اكثر الدول تعاوناً مع الحكومة

(1)لمتابعة شركات الملاحة البريطانية في العراق انظر، (نوار، 1968).
(2) كان يستخدم مصطلح "الصناديق" في العراق للإشارة الى الوعاء او الحاوية لبيع النفط وتعرف في احيان اخرى ب(التنكة) وتقاس بـ(20-25) لتراً من النفط قبل استخدام البرميل الفولاذية الحديثة، للمزيد انظر (مجيد، 1973).
(3) للمزيد بشأن انشاء سكة حديد برلين- بغداد ووصولها الى ولاية البصرة انظر (بحري، 1967).
(4) ويقصد بها الخزانة الخاصة بالسلطان عبد الحميد الثاني، ولا يحق لأي شخص مهما كان منصبه التدخل بها. . تعريف في كتاب الاصفر


Corresponding author:

العثمانية من الناحية الاقتصادية، فقد ارتكزت هذه الحكومة على الشركات الألمانية سواء بالصناعات المحلية او شركات التصنيع المحلي او النقل ...الخ (هنداوي، 2015) (التكريتي، 1986، الصفحات 40-51) ومن هنا اخذت شركات النقل تنتشر في البلاد العثمانية، وبما ان العراق كان يحتاج الى مادة النفط وبعض مشتاقته وتوزيعها في عموم البلاد فقط طالبت الحكومة العثمانية ان تتولى شركة خاصة نقل النفط وتوزيعه في العراق عن طريق المنفذ البحري في البصرة، فتقدمت شركة برغ بوتمان وشركائه وهي شركة المانية خاصة بنقل النفط ومقرها في بغداد، الا ان ميدان عملها كان في ولاية البصرة، اذ كانت تنقل صناديق النفط من موانئ البصرة البحرية بعد استيراد النفط من الدول الاوربية [1]، الا ان عملية النقل كانت لا تخلوا من مخاطر جمه منها ما هو عرضي مثل انقلاب وسائل النقل مع حمولة النفط او تسرب واحتراق صناديق النفط او مقصودة كعمليات السرقة التي يقوم بها قطاع الطرق او اعمال نهب.

ومن هذه الحالات ما تعرضت له شركة برغ بوتمان في بداية كانون الثاني 1909 ، اذ قام عدة اشخاص بنصب كمين محكم ثم قاموا بسرقة كميات من صناديق النفط ونهبها من السفن التجارية، فأبلغت الشركة ما حصل لها الى السلطات المحلية في البصرة بهذا الحادث، وعلى اثرها ارسل والي البصرة (محرم بك) بمذكرة الى وزارة الداخلية العثمانية في اسطنبول يذكر فيها تفاصيل عمليات السرقة التي تعرضت له شركة بونج بوتمان، واتهم صراحةً عشيرة بني لام، بهذا العمل وبعد التحريات تبين ان افراد عشيرة بني لام قاموا ببيع صناديق النفط الى افراد من عشائر اخرى لكي يخفوا جريمتهم عن طريق توزيع صناديق النفط واخفاء معالم التحقيق عن السلطات المحلية، من جانب اخر تم تبليغ الشيخ غضبان شيخ عشيرة بني لام بهذه السرقة وان كل الادلة تثبت تورطه بها، التي لم تكن الاولى من نوعها يقوم بها افراد العشيرة من اعمال النهب وسرقة حمولات السفن التجارية، وذكر والي البصرة بان هذه السرقات مشخصة لدى السلطات المحلية في ولاية البصرة [2]،الا ان الشيخ غضبان لم يكترث بهذه الطلبات ولم يستجب لكل النداءات التي قام بها متصرف العمارة سعاد بك(1906-1909) الذي كان متواصلاً معه ومع السلطات في ولاية البصرة وأتهم الشيخ غضبان بانه لم يعمل(بأصل) وعمل العشائر الاصيلة، على حد وصفه- التي تحرم السرقة والنهب غير الشرعي، مع تعمده الاساءة الى السلطات العثمانية ((DH.MkT (BOA) -(D - 1303) ( Gö - 38) (T-25.7.1326)، h1324/1911، صفحة 5) .

(1) كان النشاط التجاري الالماني في العراق ضعيفاً جداً ويعتمد بشكل اساس على خطوط النقل البريطانية أو الفرنسية، لكن في عام 1906 توسع هذا النشاط بعد نقل مقر الوكالة الالمانية من بوشهر الى البصرة بدعم من المصرف الالماني(Deutsche Bank)،واخذت البضائع والشركات الالمانية تتدفق الى السوق العراقي عبر ميناء البصرة، ووجد التجار الالمان ترحيباً لدى السكان، بسبب رخص اثمان بضائعهم من جهة، والتخلص من الاحتكار البريطاني للتجارة ونقل البضائع من جهة اخرى للمزيد انظر (الدليمي، 1989، صفحة 88_89) .

(2) تعد عمليات السرقة والنهب التي تقوم بها هذه العشائر كنوع من الشجاعة والرجولة ويشار اليها بين افراد العشائر بالتميز الفردي ولا تؤخذ هذه السرقات بجريرة التعدي (( والعيب)) الاخلاقي بل على العكس من ذلك ولكنها تكون جريمة اذا ما طبقت هذه السرقات على الاهل والعشيرة لان هنالك حدود لا يمكن ان يتعداها السارق لانها تحمل ضوابط عشائرية قاسية جداً للمزيد انظر، (النداواي، 2008).


Corresponding author:

من جهتها اخذت الحكومة العثمانية هذه الاحداث محمل الجد وحاولت وضع حداً لعمليات السرقة التي تتعرض لها سفن نقل صناديق النفط ،لأنها تربك عمليات النقل من جهة وترسل رسائل سلبية عن ضعف الادارة العثمانية في ولاية البصرة من جهة اخرى، وبما ان شركة نقل النفط كانت شركة المانية مساهمة فان السلطات العثمانية حاولت توضيح هذا الامر للحكومة الالمانية عبر وزارة الخارجية العثمانية بعدما ارسلت مذكرة الى السفارة الالمانية في اسطنبول، ذكرت فيها تفاصيل امتياز شركة برغ بوتمان وشركائه في بغداد وان القائم بأعمال الشركة (عباس نامه) مسجل لدى وزارة التجارة العثمانية وانه يقوم بأعمال الشركة في نقل النفط من اطراف العمارة من السفن التجارية وتوزيعها على كافة مناطق العراق، الا ان غضبان واتباعه من عشيرة بني لام يقومون بأعمال نهب وسرقة صناديق النفط من تلك السفن، وكان اخرها سرقة (800) صندوق تابعة لشركة برغ بوتمان من تلك الحمولات، بعدما اثبتت التحقيقات الاولية ذلك، ولأجله فان الحكومة العثمانية تنسق مع السفارة الالمانية بهذه السرقات وارسلت عدة اشعارات بهذا الخصوص والزمت متصرفية العمارة بمتابعة الموضوع والقيام بتحقيقات عاجلة ضد عضبان وجماعته، واكمال الاجراءات العقابية والجزائية بحقهم، بعدما اثبتت الدلائل كلها بضلوع هولاء بعمليات السرقة وجميع اعمال النهب لصناديق النفط، ((BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326)، h1326/1909، صفحة 1) .

تَبنت وزارة الداخلية عمليات التحقيق بسرقة صناديق النفط واوعزت الى شرطة متصرفة العمارة جمع المعلومات والتحري الدقيق عن الجناة بأسرع وقت ممكن دون ارباك حركة النقل العامة للسفن التجارية، ولإكمال التحقيق تم توقيف قائد السفينة التجارية المحملة بصناديق النفط والقائمين على ادارتها والتحقيق معهم ومعرفة ملابسات عمليات السرقة، وتوصلت لجنة التحقيق بحكم كل المعطيات والاستنتاجات الى ذات النتائج القديمة وذكرت بان الشيخ غضبان وافراد عشيرته وراء عمليات السرقات المتكررة على الرغم من اخبار متصرف لواء العمارة بذلك الا ان عمليات (السلب والنهب) على حد وصفهم لم تتوقف، وطالبت لجنة التحقيق بتظافر وتوحيد الجهود عبر الرسائل والمذكرات من الاطراف الحكومية كلها (شركة برغ بوتمان ولواء البصرة ومتصرفية العمارة) للوصول الى نتائج نهائية والقاء القبض على الجناة ((BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326)، h1326/1909، صفحة 4)، وكانت المشكلة التي تواجهه السلطات المحلية في ولاية البصرة كيفية الوصول الى صناديق النفط التي تمت سرقتها التي على ما يبدوا انه تم افراغها وتخزينها في مكان ومناطق اخرى يصعب ايجادها، وهذا يشكل خسارة كبيرة لشركة برغ بوتمان بعدما الحقت اضرار لمصالحها في العراق،وعلى الرغم من تدخل القنصلية الالمانية بالموضوع والجهود التي تقوم بها متصرفية العمارة الا ان الجناة لايزالون يشكلون عقبة امام حركة الملاحة[1]،ويهددون وسائل النقل للسفن والبضائع التجارية، ولأجل ردع (المتجاسرين) على الاملاك العامة

([1]) للمزيد بشان الملاحة ووسائل النقل انظر (المحمدي، 2016).


**Corresponding author:**

واعادة صناديق النفط المسروقة سعى متصرف العمارة الى ضرورة تدخل السفارة الالمانية في اسطنبول ووزارة الخارجية العثمانية لتقديم المشورة ووضع حداً لما يحصل بشكل متكرر لعمليات السرقة واتحاذ كافة الاجراءات اللازمة لحل هذه القضية، على الرغم من قناعته اي المتصرف بعدم امكانية إعادة صناديق النفط المسروقة لكن يجب ردع تجاوزات غضبان وجماعته او تعويض الشركة، علماً ان حركة الملاحة النهرية وعمليات نقل البضائع قد تحولت الى ميناء بندر عباس، لتفادي عمليات السرقة ((DH.MkT (BOA)- (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326)، h1326/1909، صفحة 6).

## ثانياً. عجز السلطات المحلية وقف عمليات سرقة النفط والقنصلية الالمانية تتدخل.

باتت السلطات العثمانية المحلية عاجزة عن فرض سلطة القانون على المناطق الواقعة على ضفة نهر دجلة والسيطرة على سلامة الملاحة النهرية وهذا ناتج عن قيام زعماء العشائر وجماعتهم بقطع الطرق وسرقة السفن في وضح النهار ودون خوف من القوات العثمانية، التي كان الفساد الاداري وانتشار (الرشى) قد اصبح واضح لمعالم في كل مفاصل الهيكل الحكومي العثماني، لاسيما في الولايات البعيدة ومنها ولاية البصرة.

ويأتي ذلك واضحاً عن طريق طبيعة الخطابات المتبادلة بين السفارة الالمانية والحكومة العثمانية، اذ كشفت احدى الوثائق بقيام القنصلية الالمانية في ولاية بغداد[1]، بامتعاضها من الحكومة العثمانية وتصرفها الذي وصف بـ(اللامبالاة) تجاه أعمال السرقة التي تعرضت لها شركة برغ بوتمان ومصادرة حمولة السفينة من صناديق النفط، وعدم اتخاذ السلطات المحلية في ولاية البصرة بأية إجراءات رادعة بحق هولاء اللصوص، وان كل ما قامت به لا يليق بها ولا بحجم الخسارة التي لحقت بالمصالح الالمانية،على الرغم من تجاهل الحكومة العثمانية لكل التحذيرات والمراسلات السابقة من القنصلية الالمانية عن وجود قطاع طرق في نيتهم مهاجمة المصالح الالمانية، بل ان قنصل المانيا ارسل اشعارات الى متصرف العمارة بهذا الخصوص وتفاصيل اعمال السرقات التي قامت بها جهات خارجة عن القانون، وطالبها بالقيام بالتحريات والبحث عن الجناة ومعرفة اسمائهم وتبعاتهم والمتواطئين معهم، والعمل على استرداد صناديق النفط ومعرفة اماكن تخزين المسروقات بأسرع وقت ((DH.MkT (BOA)- (D - 1303) ( Gö - 38) (25.7.1326- T )، h1324/1909، صفحة 8).

(1) اسست المانيا اول قنصلية لها في بغداد عام 1908 لمتابعة مصالحها في ولايات بغداد والبصرة والموصل، وقد تعززت هذه المصالح بسبب عمق الصداقة بين الاتحاديين والالمان حتى قيام الحرب العالمية الاولى 1914، للمزيد انظر، (قزانجي، 1989، صفحة 51)، ولمتابعة تقرير السفارة الالمانية انظر ملحق رقم (1).


Corresponding author:

ولم تقف السفارة الالمانية عند هذا الحد ، ولزيادة حرصها لمتابعة عمليات سرقة صناديق النفط، ارسلت أربعة مجموعات من الشرطة المحلية [1]، بالتنسيق مع ولاية بغداد الى مناطق(المنازل) التي يقطنها المتورطين بأعمال السرقة والوقوف الى اسباب تخاذل القوات المحلية معهم، وتقديمهم الى المحاكم وعدم التهاون مع كل الخارجين عن القانون دون تقديم اية رحمة او تبريرات او تنازلات بداعي (العوز) والحاجة التي يقدمها اغلب السراق، وعدم العفو عن اي شخص مهما يحمل من صفة عشائرية او رسمية او غيرها [2]،ويجب على الجناة تحمل عواقب السرقة والاضرار المالية التي لحقت بالشركة وخسارتها صناديق النفط، وختمت القنصلية الالمانية تقريرها بانها ماضية في اجراءاتها وفق تقارير دورية عن كل المستجدات والاحداث الى ستتخذها وترفعها الى الجهات ذات العلاقة ((DH.MkT (BOA) -(D - 1303) ( 38 - Gö) (T-25.7.1326 )، h1324/1909، صفحة 8).

وصلت قضية سرقة نفط شركة برغ بوتمان بصداها الى اعلى المستويات الحكومية في ادارة السلطة العثمانية( الفخامة العليا)، واخذت على عاتقها بمتابعة هذه القضية مع كل الوزارات ذات العلاقة والقنصلية الالمانية باعتبارها صاحبة القضية، مع تشديد الاجراءات العقابية على متصرف العمارة ووالي البصرة اللذان يتحملان تأخير نتائج التحقيق وكشف ملابسات السرقات التي تحدث بين الحين والاخر، لاسيما بعد اعتذار متصرف العمارة بعدم قدرته على استرداد المسروقات والقاء القبض على الجناة (غضبان وجماعته)، من ناحية اخرى ابدت شركة برغ بوتمان رغبتها وطلبها من الحكومة العثمانية بضرورة ضمان مصالحها وسير اعمالها في العراق، وتلتمس منها ايضاً تعويضها عن كل الاضرار التي لحقت بها من الخارجين عن القانون، وان هذا الامر لم يكن ليحدث لو كان هنالك قوة وقانون يحاسب الجناة، وعلية اوعزت الحكومة الى وزارة الداخلية بضرورة تحقيق العدالة وانصاف الشركة والتدخل بفاعلية وانهاء التحقيق في عدم تكرار هذا الامر في المستقبل ((DH.MkT (BOA) -(D - 1303) ( 38 - Gö) (T-25.7.1326 )، h1324/1909، صفحة 7).

## ثالثاً. شركة برغ بوتمان تقبل التعويض والحكومة العثمانية تخسر قضية سرقة النفط.

نتيجة تعقُّد قضية سرقة صناديق نفط شركة برغ بوتمان أرسلت الحكومة العثمانية رسائل شديدة اللهجة الى والي البصرة ومتصرف العمارة، لأنها سببت لها حرجاً سياسياً مع الحكومة الالمانية واعطت انطباعاً سلبياً عن ضعف الحكومة العثمانية لحماية حرية الملاحة في ولاية البصرة وضواحيها، لاسيما ان الشركات العالمية العاملة في نقل البضائع الى ميناء البصرة، تأثرت كثيراً بدليل تراجع عملية الاستيراد والتصدير الى مستويات متدنية جدا،انعكس ذلك على قلة العوائد المالية من ميناء البصرة فبعد ان كانت

(1) مذكور في اصل الوثيقة انها ارسلت (4) فرق من الضبطية(الشرطة)، وهنا ليس القصد الفرقة العسكرية التي تضم ما بين (10,000الى 30,000) مقاتل، بل المقصود فرق جواله من الشرطة المحلية.

(2) كانت الحكومة العثمانية تقدم كثير من التنازلات الى شيوخ العشائر لكسبهم اليها او استخدامهم لضرب الخصوم.


Corresponding author:

(3,252,754)[1]،ليرة تركية وصلت الى النصف عام1910 (الكرملي، 2012، صفحة 243)،لأجل ذلك سارع والي البصرة ومتصرف العمارة الى اخذ الاوامر الحكومية بكل جدية وحذر، فأخذت التحريات ودلائل الكشف والبحث وتم الوصول للجناة الحقيقيين وهذه المرة تم ذكر اسمائهم الصريحة لاسيما المدعو (بلاسم وفالح) البنيان اشقاء الشيخ غضبان وابناء عمومتهم من شيوخ بني لام ومن يدعمهم من الشيوخ والمتحالفين معهم، واطلقت عليهم (الاشقياء) للدلالة على قوتهم وسطوتهم تجاه القانون ((BOA) -DH.SYS (00026 - (D) ( 00005 - (Gö) (T-26.5.1326 )، h1326/1911، الصفحات 17-19)،واوضح والي البصرة بان هولاء اصبحوا مطلوبين غيابياً لانهم هاربين من قبضة العدالة،على الرغم من التبليغات المتكررة والمتواصلة لتسليم انفسهم، الا انهم رفضوا الانصياع لسلطة القانون مع وجود شهود بهذا الجانب وقدم والي البصرة تبريراً للسلطات العثمانية بشان تأخير انهاء القضية بالقول أن المتهم غضبان ورفيقة بلاسم يتحملان سرقة صناديق النفط للشركة الالمانية وانهم محصنين بقوة عشائرهم، وطالب الحكومة بتهيئة قوة عسكرية كبيرة تتولى موضوع البحث والتتبع والاستقصاء، لصناديق النفط المسروقة واماكن تخزينها سواءً ان كانت فارغة أو مباعة من قبل الجناة، وختم مذكرته بضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية بحق غضبان ومعاونيه وشيوخ العشائر الخارجين عن سلطة الدولة وبالسرعة الممكنة. ((BOA) -DH.MkT (1303 - (D) ( 38 - (Gö) (T-25.7.1326 )، h1324/1909، صفحة 9) ونتيجة العجز من السلطات العثمانية فقد طالب والي البصرة من الجانب البريطاني مساعدته في القاء القبض على المطلوبين بالتعاون مع متصرف العمارة، في اعادة ممتلكات شركة برغ بوتمان من صناديق النفط، وان الحكومة العثمانية توافق على تسليم اموال صناديق النفط كـ(تعويض) لها وحتى على شكل دفعات مالية باقل تقدير لأنهاء القضية، وتم اغلاق قضية سرقة صناديق النفط وتحملت الحكومة العثمانية تبعاتها ((BOA) -DH.MkT (1303 - (D) ( 38 - (Gö) (T-25.7.1326 )، h1324/1909، صفحة 2).

وعن طريق متابعة تفاصيل هذه القضية فان الاحداث تدل على عدم قدرة الحكومة العثمانية على حَل قضية سرقة صناديق النفط، على الرغم من ان كل الدلائل تشير الى ان زعماء العشائر لاسيما غضبان وبلاسم هم من قاموا بهذا العمل بتخطيط وتنفيذ منهم، وهذا ان دلَ على قوة سطوة العشائر في منطقة العمارة بشكل خاص وولاية البصرة بشكل عام في نهاية الحكم العثماني، وإلا كيف يتم تفسير تأخر السلطات المحلية على القضاء والقبض على هولاء ، والاستعانة بالسلطات البريطانية التي هي خارج الحدود الادارية لولاية البصرة، والاجابة على ذلك هي الاموال الكبيرة التي كان يتلقاها الولاة بشكل عام والبصرة بشكل خاص وهذا ما اكدته بعض الوثائق، أذ كشفت احداها ان والي البصرة (علي حسين باشا) تلقى اموالاً كبيرة من الشيخ غضبان مقابل تعهده بإلغاء العقوبات ضدة واعتباره حسن السيرة والسلوك (صفوة، 1969، صفحة 76)، الا

(1) على الرغم من قلة الواردات من ميناء البصرة، الا ان عدد السفن الاوربية والبريطانية الراسية على مينائه بلغ (162) سفينة عام 1909 ، و(202) سفينة عام1910 ، للمزيد انظر (عيساوي، 1990، صفحة 392).


**Corresponding author:**

انه في النهاية ومع ظهور بوادر الحرب العالمية الاولى[1]،حاولت الدولة العثمانية استمالة العشائر العربية الى جانبها ومنهم الشيخ غضبان ، بعدما رفعت الحيف عنه واعادته اراضيه واعترفت بزعامته لبني لام (غرايبه، 1960، الصفحات 211-212).

## المبحث الثالث/ سرقة ممتلكات شركة النفط الانكليزية- الفارسية [2].

### اولاً. سرقة ممتلكات الشركة في المحمرة.

لم تقف سرقات النفط عند حدود ولاية البصرة بل تعدتها لتصل الى مدينة المحمرة [3] ، اذ قام عدد من الاشخاص بالتسلل الى مقر شركة النفط الانكليزية- الفارسية العاملة في منطقة المحمرة وسرقة ممتلكاتها الخاصة في بداية شباط 1911، وعجز حراس الشركة من القاء القبض عليهم، بعد ان فروا خارج سياح الشركة، ولم تكن هذه المرة الاولى التي تتعرض لها الشركة النفطية للسرقة، بل سبقتها عدة سرقات متكررة ومن نفس الاشخاص، هذا الامر تم كشفه بتقرير سري تم رفعه من الشركة الى مقر القنصلية البريطانية، بعد قيامها بجمع المعلومات والتحريات عن تلك السرقة والاشخاص الذين يقفون ورائها، وفي الوقت نفسه هاجمت الشركة الحكومة المحلية في ولاية البصرة بسبب عجزها عن وضع حداً لهذه السرقات المتكررة وعدم قيامها بتحقيق شفاف وكشف الجناة ( المتجاسرين) وتسليمهم الى الشركة بأقرب وقت مع العلم ان القنصلية البريطانية اخذت على عاتقها البحث والتحقيق في هذا الامر وطالبت الحكومة المحلية في ولاية البصرة بإنهاء وكشف ملابسات هذه السرقات والا فأنها ستقوم بمخاطبة الجهات العثمانية العليا لاتخاذ قرار حازم (ارشيف رئاسة الوزراء العثمانية (BOA) DH.H (D - 17) (Gö - 10/4) (T-17.3.1329 )، h1326/1911، صفحة 3)، وعليه سارعت الحكومة العثمانية عن طريق وزارة الداخلية باتخاذ التدابير وعمليات التحري والبحث عن المتجاوزين على شركة النفط الانكليزية- الفارسية وممتلكاتها في المحمرة، وكشفت عن طريقها ان الذين قاموا بهذا العمل انتحلوا صفة (صيادين) في شط العرب، الا انها لم تستطيع تحديد هوياتهم الحقيقية، وطالبت الحكومة المحلية في ولاية البصرة بالسعي لمتابعة الجناة وتسليمهم للشركة لأجل محاسبتهم بصفتهم ( خارجين عن القانون) ومتجاوزين على حقوق الشركة، وحذرتها من مغبة تجاهل طلباتها، لاسيما وان القنصلية البريطانية اخذت تتابع هذه القضية بقلق شديد، وتضغط على الحكومة العثمانية بالسعي الى ايقاف ما يحدث من تجاوزات على الشركة، لان ذلك يهدد بوقف اعمالها وبالتالي الاضرار

---

([1]) لمتابعة تأثير الحرب العالمية الاولى على الدولة العثمانية انظر، (محمود، 2024)

([2]) تأسست في عام 1909، بعدما اكتشف النفط في بلاد فارس في منطقة مسجد سليمان بواسطة وليم نوكس دارسي الذي اصبح مديرا لها وأغلب أسهمها كانت لرعايا بريطانيين ولم يكن لبلاد فارس سوى الاسم ، ثم حصلت هذه الشركة فيما على امتياز نفط خانقين من الحكومة العراقية في عام 1925، للمزيد من التفاصيل انظر (دار الكتب والوثائق- الملف 1665 /311، 1925) .

([3]) المحمرة، مدينة عربية تقع على الضفة الشرقية لشط العرب.


**Corresponding author:**

بالمصالح البريطانية في المنطقة ((BOA) DH.H (17 -D) (Gö-10/4) (T-17.3.1329 )، h1326/1911، صفحة 2).

وفي ذات السياق بادر القنصل البريطاني في البصرة ارنولد ولسُن(Arnold Wilson) على عاتقه القيام بعمليات البحث عن ممتلكات شركة النفط في منتصف شباط 1911 ، مستصحباً معه قوات من الشرطة المحلية بموافقة والي البصرة (جلال بك)[1]،لمعاينة محل الحادث وبحضور مهندس الشركة ( يقصد هنا مدير الشركة) وعدد من المدراء العاملين فيها وبعد المعاينة تبين ان (خزانات النفط) التابعة للشركة قد تعرضت للسرقة من اشخاص مجهولين، ولم يتم كشف هوياتهم ولا الدوافع التي قادتهم للقيام بهذا العمل، وعليه فان القنصلية قامت بإصدار اشعارات (سرية) بهذا الخصوص، تتضمن بضرورة الوقوف على مستجدات السرقة (موقع الجناة و المواد المسروقة) والوصول الى قرارات حاسمة ((BOA) DH.H (17 - D) (Gö- 10/4) (T-17.3.1329)، h1326/1911، صفحة 3) ، عن طريق اجتماع يُعقد بين القنصلية البريطانية مع حكومة البصرة المحلية، ويخول القنصل البريطاني عملية جرد المواد المسروقة مع مهندس الشركة ومصادقة جميع الوقائع وبيان الاجراءات المقبلة عبر(التلغراف)حصرا ((BOA) DH.H (17 - D) (Gö - 10/4) ( T-17.3.1329)، h1326/1911، صفحة 4)وأغفلت القضية عند هذه النقطة وانتهت معها عملية السرقة ولم يتم الكشف عن الجناة نهائياً.

ومن متابعة هذه القضية بكل تفاصيلها، ومتابعة اغلب المصادر ذات العلاقة بموضوع البحث، لم يتم العثور على اية معلومة بنتائج هذه القضية، ويبدوا ان السلطات العثمانية المحلية كانت عاجزة عن القبض عن الجناة ولم تذكر عن طريق كل الوثائق والمصادر عن اسماء الاشخاص الذين قاموا بسرقة ممتلكات شركة النفط الانكليزية- الفارسية في المحمرة، والحقيقة الملموسة منها ان هذه المدة قد شهدت حوادث مماثلة قامت بها عشائر بني لام وشيخهم غضبان كما مر ذكره سابقاً، وهذا تفسير منطقي لكل الاعمال التي قام بها غضبان وجماعته بعد ان تم سحب الاراضي الزراعية منه، فحاول الضغط على الحكومة العثمانية بهذه الاعمال من اجل التفاوض معه واعادة حقوقه، حتى ان القنصل البريطاني في البصرة طالب ان تشارك البوارج البريطانية بقمع عمليات غضبان وجماعته وانهاء التمردات العشائرية الا ان الحكومة العثمانية رفضت التدخل في شؤنها الداخلية (صفوة، 1969، صفحة 77)،وقد كشفت بعض المصادر بان الدبلوماسيين البريطانيين قاموا باتصالات سرية مع الشيخ غضبان أكثر من مرة لإنهاء الهجمات على المصالح البريطانية (عبدالله، 2013، الصفحات 61-62)، مقابل ذلك ارسل الشيخ غضبان شقيقه سراً الى القنصل البريطاني في بوشهر[2]،طالباً اياه بالحماية البريطانية لجميع العشائر على نهر دجلة من القوات العثمانية وضمان سلامتهم واعادة العقود الزراعية لهم، كما طالب السفارة البريطانية في اسطنبول بمفاتحة الباب العالي لتقديم مبالغ

(1) تولى ولاية البصرة بعد ان كان متصرفاً لمدينة كربلاء وتم تعينه بدلاً من سليمان نظيف بك للمزيد انظر (بابل، البصرة، 1910، صفحة 2)، ولمتابعة دوره في متابعة عملية السرقة انظر الملحق (2).

(2) للتفاصيل عن دور الدبلوماسيين والبريطانيين في الخليج العربي انظر، (محمد، 2015).


**Corresponding author:**

مالية وانهاء مشكلة عمليات السرقة وضرب المواقع الاقتصادية، إلا ان القنصل رفض كل هذه المطالب (الونداوي، 2022، الصفحات 35-38)، من جانب اخر سعَت القنصلية البريطانية ومن ورائها حكومتها الى عدم (تهويل) قضية سرقة ممتلكات الشركة، لان ذلك سيعرض مصالحها للخطر ويبعد المستثمرين من العمل في المحمرة، وحاولت جهد امكانها اختزال سرقة اشياء ثانوية فقط دون ذكر التفاصيل، والا كيف نفسر اجتماع القنصل البريطاني ومهندس الشركة والحكومة المحلية العثمانية، والخروج بنتائج نهائية وهي تسجيل عمليات السرقة تمت من قبل (مجهولين!!!).

## ثانياً. عملية سرقة مقر شركة النفط البريطانية [1] ،في ولاية بغداد.

كانت الظروف الاجتماعية التي يعيشها السكان في ولاية بغداد صعبة للغالية بسبب الاهمال المتعمد من الحكومة العثمانية وسوء الادارة المحلية فيها وانتشار (الرشوة) في كل مفاصل الدولة قبيل الحرب العالمية الاولى، قد انعكس سلباً على حياة المواطن (مانتران، 1979، الصفحات 477-484)،تقابله حياة (الترف) والبذخ التي يعيشها الأجانب المقيمين في بغداد من اصحاب الشركات والمعامل ....الخ، ومنهما شركات النفط الرئيسة والفرعية بما تجنيه من اموال كبيرة، ومنها شركة النفط الانكليزية- الفارسية التي حصلت على امتياز نفطي من الحكومة العثمانية منذ عام1909 (Ediger, 2005, pp. 412-413)، هذا الامر دفع ضعفاء النفوس الى القيام بالهجوم على مقر شركة النفط البريطانية، اذ اقدم شخصين مجهولي الهوية في مساء يوم الاحد المصادف 21 كانون الثاني 1913،بالاعتداء بالأسلحة (سكاكين) الى مقر الشركة في بغداد، وتم سرقة مبلغ مالي كبير وطعن موظف في الشركة يدعى جونسك( Johnske) على الرغم من وجود مدير الشركة ومعاونه، فتم تقديم شكوى الى الشرطة المحلية، التي راحت تقوم بعملية التحري الميداني الاولي وتبين ان الحراس كانوا غير متواجدين في اماكن حراستهم، وعدم تمكن مدير الشركة ومعاونه من التصدي للجناة بسبب شعورهم بـ(الخوف) وان حياتهم كانت مهددة بالخطر من ذلك حسب ادعائهم ((BOA) DH.H (19 - D) (Gö - 52/5) ( T-8.4.1331)، h1328/1913، صفحة 3).

وعلى اثرها تم تشكيل لجنة مشتركة من الاطباء والمحققين العدليين العثمانيين لمتابعة اثار وخيوط الجريمة، قدمت اللجنة تقريراً مفصلاً صادقت على صحة حادثة شركة النفط وصحة ادعاء ادارتها بالسرقة من المدير والمعاون، كما اعلنت القنصلية البريطانية التي عملت بإجراءاتها الخاصة الى تأييد ما جاءت به اللجنة، واوصت عن طريق القنصل البريطاني شخصياً بتوقيف "جونسك" لحين اكمال الفحص الطبي وعليه واكمال والاجراءات التحقيقية مع اللجنة المشتركة بخصوص (السراق) وبمخاطبات رسمية(سرية) مع تأكيد القنصلية على التعاون مع السلطات المحلية في ولاية بغداد وبأشراف الوالي شخصياً وبمتابعة من وزارة

([1])هكذا مذكورة في نص الوثيقة العثمانية انظر ملحق رقم (3)، والمقصود هنا هو شركة النفط الانكليزية- الفارسية، التي فتحت لها مقر بغداد بعد موافقة الحكومة العثمانية لتوسيع امتياز دارسي انظر (الصباحي، 2021).


**Corresponding author:**

الخارجية العثمانية ((BOA) DH.H (19 - D) (52/5 - Gö) (T-8.4.1331 )، h1328/1913، صفحة 5) .

اجتمعت اللجنة المشتركة بمقر شركة النفط البريطانية في منطقة (سبع ابكار) في بغداد، وخلصت الى التوصيات النهائية والنتائج التالية –

1. يوجد ثلاث جروح وخدوش واضحة في يسار رقبة السيد جونسك يتراوح اطوالها ما بين 5-7 سم، كما يوجد جروح على اليد والاشتباه بوجود كسور فيها.

2. استخدام الجناة(السراق) الات جارحة(سكاكين_ ساطور) أو مسدس في عملية السرقة، وحدوث مواجهة بين جونسك والسراق مما سبب حالة من الانفعال له ومرجع انه يمر بحالة نفسية واضطرابات نتيجة الحادث بعدما تبين للجنه هذا الامر ومن طريقة تقديمه للإفادة في التحقيق ((BOA) DH.H (19 - D) (52/5 - Gö) (T-8.4.1331 )، h1328/1913، صفحة 6)

كما دعمت وزارة الداخلية جميع الاجراءات المتخذة بهذا الخصوص لإنهاء هذه القضية وطالبت الجهات الحكومية في ولاية بغداد بالتعمق في التحقيق في سبيل الوصول الى تفسير ودوافع الحادث ((BOA) DH.H (19 - D) (52/5 - Gö) (T-8.4.1331 )، h1328/1913، صفحة 4)،ونتيجة ذلك ومع تأكيد وزارة الداخلية، امر والي بغداد محمد زكي باشا(1912-1913) جميع الاجهزة الامنية بالتدخل الفوري وكشف ملابسات قضية السرقة وتسليم الجناة للمحاكم القانونية، كما اخذت القنصلية البريطانية على عاتقها حماية مقر الشركة واوعزت الى الحكومة العثمانية عن طريق وزارة الخارجية العثمانية بالتحري وفتح ملف اخر للتحقيق بهذا الخصوص، بأشراف محققين اجانب(بريطانيا وفرنسا) مع المحققين الحكوميين وشركة النفط عن اسباب الاحداث، وبمتابعة القنصلية البريطانية في بغداد،مع دراسة حالة السيد جونسك الذي تعرض لإصابات وجروح وصفت بالخطيرة حسب التقرير الطبي الذي ارفق بتقرير الشركة ((BOA) DH.H (19 - D) (52/5 - Gö) (T-8.4.1331 )، h1913/1228، صفحة 2).

توصلت التحقيقات النهائية الى ان عملية سرقة شركة النفط الانكليزية – الفارسية كانت جنائية بالدرجة الاولى ويقف خلفها مواطنين يمتهنون السرقة وليس في نيتهم تخريب مقر الشركة مثلما اشيع في وقتها، ولم تتعرض ممتلكات الشركة سوى لعمليات تخريب وسرقات مالية فقط.

## ثالثاً. قضايا وحوادث متفرقة( حرائق مخازن النفط).

لم تكد قصة سرقة شركات النفط في العراق تنتهي حتى بدأت معها عمليات حرق مقار ومخازن هذه الشركات،لاسيما في ولاية بغداد، اذ كانت شركات النفط العالمية تقوم بتخزين منتوجاتها النفطية في مناطق خاصة في داخل المدن ليسهل توزيعها على المستهلكين، في كل انحاء العالم تقريباً، وبما ان العراق كان يمتاز بالخانات البغدادية الواسعة في العهد العثماني فان الشركات وجدت فيها افضل مكان لتخزين صناديق


Corresponding author:

النفط، ومن هذه الخانات (خان النفط) المعروف بمحلة العوينة في منطقة الرصافة ببغداد، وكان يباع النفط فيه لأهالي بغداد والشركات والمعامل الاهلية وتعود ملكية هذا الخان الى شخص يدعى (محسن ال العطار) في ايام الوالي جمال باشا(1911-1912)[1]، ففي بداية ايار 1912 تعرض المخزون النفطي في هذا الخان إلى حريق هائل دام 30 يوماً والتهم معظم ما موجود به من مشتاقات نفطية قدرته المصادر الرسمية بـ(13,000) صندوق وهو عدد كبير في ذلك الوقت، وعلى الرغم من ان الشكوك كانت تلاحق السراق والمجرمين بإحراق المحزون النفطي الا ان التحقيقات اثبت العكس وان العمل ناتج عن اهمال غير مقصود، ويَعد حريق خان النفط اكبر حريق عرفته الحكومة العثمانية في بغداد في تلك المدة (بابان، 1979، صفحة 77).

وفي السياق نفسه كانت شركة نفط ستاندرد اوف نيويورك(Standard Oil of New York)[2] ، التي كانت تعرف في وقتها بشركة سكوني (Socony) التي تعد المجهز الرئيسي للمنتجات النفطية في العراق بالعهد العثماني، ولم تحصل المصالح الامريكية على اية امتيازات نفطية في العراق،على الرغم من المحاولات المتكررة لشركات النفط الامريكية، لاسيما مشروع الأدميرال كولبي جستر ( Colby Chestar)[3]، الذي تلقى الدعم الكبير من الحكومة الامريكية الا انه أخفق في النهاية (الغالبي، 2002، الصفحات 225-227) ،كما ان القنصلية الأمريكية في العراق ادت دور كبير قبل الحرب العالمية الاولى، في دعم شركات النفط الامريكية وأصبحت تتصرف كوكيل لها امام الحكومة العثمانية، حتى أن عدد من المبيعات النفطية كانت تجري بين القنصلية الامريكية وبين الجيش العثماني، ويذكر أن المخزون النفطي الهائل للشركة في العراق قد تعرض إلى حريق كبير في مقر مبيعات الشركة والتهم معظم المخزون النفطي (3470) صندوق نفطي ،وحملت القنصلية الأمريكية بلدية مدينة بغداد مسؤولية هذا الحريق وطالبت بتعويضات جراء ذلك، بسبب سوء ادارة البلدية وعدم تعاملها بجدية في انقاذ ممتلكات الشركة، كما ان البلدية لم تكن تملك القوة والكفاءة في اطفاء الحريق، ونتيجة لقوة ومكانة القنصلية الامريكية لدى السلطات العثمانية، فأنها توصلت بالنهاية الى تسوية مقبولة وتم الاتفاق على تقديم تعويضات للشركة الأمريكية (ستيفرز، 2010، الصفحات 202-203).

---

([1])ولد جمال باشـــا عام 1872 في اسطنبول، والتحق بالأكاديمية العسكرية وتدرج في مناصب قيادية وحربية عدة، حتى أصبح والياً على بغداد عام 1911 وشـــارك في حرب البلقان ، وبعد انقلاب 1913 تسلم منصب الوالي العســـكري لإسطنبول، ثم وزيراً للأشـــغال العامة، وحين قامت الحرب العالمية الأولى اصبح وزيراً للبحرية، عرف عنه البطش والتنكيل حتى تم قتله عام 1922، للمزيد انظر (باشا، 2013).

([2]) تأسست شركة نفط ستاندرد الأمريكية في عام 1870 برأسمال قدره مليون دولار من قبل افراد عائلة روكفلر وسيطرت على كل شركات والمؤسسات الصناعية للنقل ،وهكذا أصبحت هذه الشركة من اكبر شركات النفط العالمية في نقل النفط ،وسيطرت على قسم كبير من انتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1882 اصبح راسمالها (70) مليون دولار للمزيد من التفاصيل انظر، (Montague, 1903).

([3]) يعد مشروع جستر الامريكي الخاص باستثمار النفط وبناء سكك الحديد من اهم المشاريع في الدولة العثمانية في السنوات 1908- الا انه أخفق بسبب المنافسة الالمانية والبريطانية من جهة ورفض الحكومة العثمانية التعامل مع الشركات الامريكية من جهة اخرى للمزيد انظر (Martin, 1924, pp. 186-188) .


Corresponding author:

وهنالك العديد من الاحداث والقضايا الثانوية التي حدثت في مقرات شركات النفط ومؤسسات الدولة العثمانية في العراق من عمليات سرقة وحرائق، ومع بداية الحرب العالمية الاولى وما تبعها من احداث تغيرت معها الخريطة في العراق واخذت قضية نفط العراق والاستيلاء علية من ابرز سمات الدول الاستعمارية المتصارعة خلال الحرب (Longrigg, 1961, pp. 16-32 )، لاسيما بعد دخول النفط في تيسير الآلات والسفن والطائرات الحربية وحاول كل طرف الحصول على نفط العراق بكل وسيلة ليعجل في هزيمة خصمة بشكل مباشر.

## الخاتمة

لقد خرجت الدراسة بنتائج مهمة واساسية عن طبيعة السرقات التي تعرضت شركات النفط في العراق، يمكن إجمالها في النقاط الاتيه-

1. لم تكن عمليات سرقة شركات النفط الا نتيجة قيام حكومة الاتحاديين بسحب الاراضي الزراعية من شيوخ العشائر بحجة الاصلاحات الحديثة.
2. شهدت المدة(1909-1914) ضعف في الادارة العثمانية وسلطاتها المحلية في العراق نتيجة عدم تمكنها من ايقاف عمليات السرقة بسبب انتشار الرشوة والفساد الاداري بين الولاة.
3. ان سرقة صناديق النفط وممتلكات شركات النفط قد اجبر حكومات هذه الشركات على التدخل في شؤون العراق الداخلية عبر قناصلها، للحفاظ على مصالحها والمشاركة في اعمال التحقيقات والتحري عن الجناة بشكل مستقل عن الادارة العثمانية.
4. التنظيم والدقة والقوة التي كانت تمتلكها العشائر في ضرب المصالح الاجنبية من دون ترك اثار لعمليات السرقة ونهب الممتلكات النفطية للشركات العاملة فيها.
5. يتمتع العراق بموقع استراتيجي كبير عبر وقوعه على شط العرب قد حفز شركات النفط العالمية لتصدير منتوجاته النفطية الى ميناء البصرة قبل اكتشافه في المنطقة عموماً.
6. تقديم الحكومة العثمانية لتنازلات كبيرة لشركات النفط بسبب سرقات ممتلكاتها وتعويضها بشكل كامل، لتفادي قوة هذه الشركات وحكوماتها.
7. اعتراف السلطات المحلية العثمانية بقوة العشائر مما اجبرها على تقديم العفو عن شيوخها ورؤسائها العشائر من جهة، واعادة الاراضي الزراعية لهم من جهة ثانية، في سبيل الوقوف معهم في الحرب العالمية الاولى.


**Corresponding author:**

## الملاحق

**(1)**

**تقرير السفارة الالمانية عن سرقة صناديق نفط شركة برغ بوتمان**

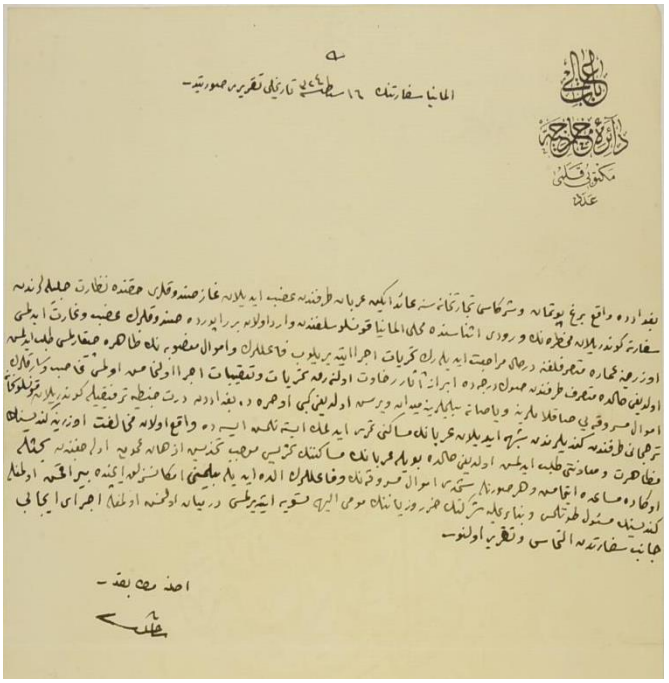

(BOA)DH.MkT-(1303 - D)( 38-Gö)(25.7.1326-T)

**(2)**

**تقرير من ولاية البصرة بشان سرقة شركة النفط البريطانية**

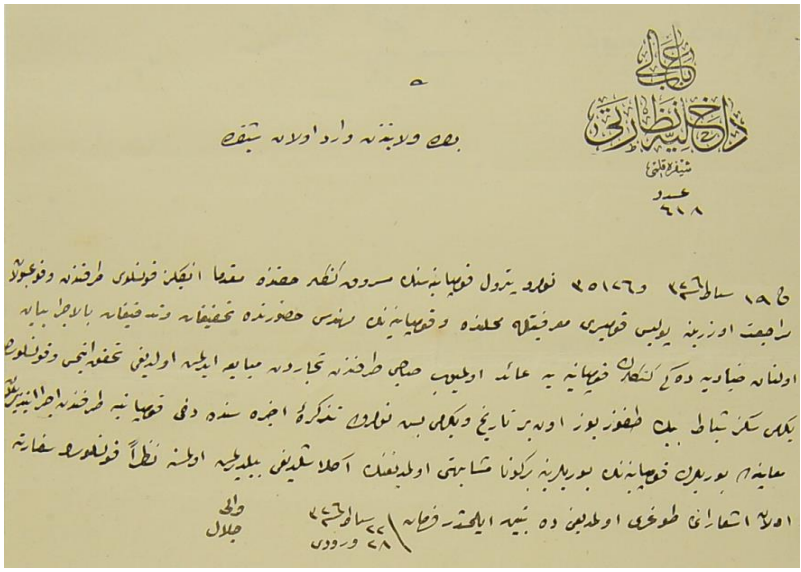

(BOA)DH.H(17-D)(4/10- Gö)(17.3.1329-T)

**(3)**

**تقرير ولاية بغداد عن تعرض مقر شركة النفط البريطانية للسرقة**

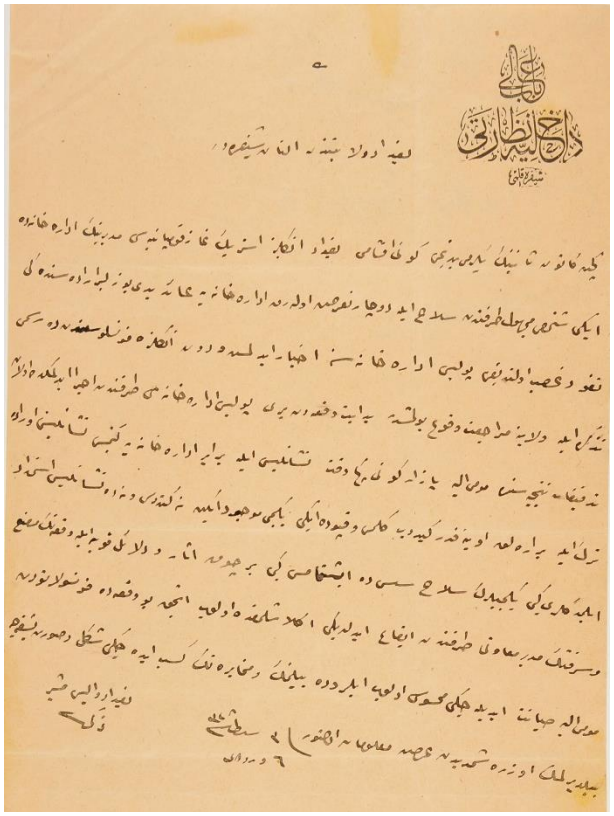

(BOA ) DH.H(19 - D) (5/52 - Gö)(8.4.1331-T)


**Corresponding author:**

## المصادر والمراجع

### الـ عربـ ية الـمـ صادر

**1)الوثائق العثمانية**

1. ارشيف رئاسة الوزراء العثمانية (BOA) DH.H (D - 17) (Gö - 10/4) (T-17.3.1329 ). (19 شباط، h1326/1911). وزارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية. *تقرير شركة النفط الانكليزية في المحمرة، العدد/1572*. البصرة، العراق: Başbakanlik Osmanli Arşivi.
2. (BOA) DH.H (D - 17) (Gö - 10/4) (T-17.3.1329 ). (28 شباط، h1326/1911). وزارة الداخلية_الدائرة العمومية. *تقرير مرسل الى وزارة الخارجية العثمانية، العدد / 44*. البصرة، العراق.
3. (BOA) DH.H (D - 17) (Gö- 10/4) (T-17.3.1329). (28 شباط، h1326/1911). وزارة الداخلية/ القلم السري. *تقرير سري من ولاية البصرة، العدد/ 418*. البصرة، العراق.
4. (BOA) DH.H (D - 19) (Gö - 52/5) (T-8.4.1331 ). (17 اذار، h1913/1228). وزارة الداخلية_دائرة المخابرت العمومية. *الى وزارة الخارجية، العدد/749*. بغداد، العراق.
5. (BOA) DH.H (D - 19) (Gö - 52/5) (T-8.4.1331 ). (18 شباط، h1328/1913). تقرير طبي. *نتائج الحالة الصحية لـ جونسك*. بغداد، العراق.
6. (BOA) DH.H (D - 19) (Gö - 52/5) (T-8.4.1331 ). (3 اذار، h1328/1913). وزارة الداخلية- المخابرات العمومية. *الى وزارة الخارجية، العدد/749*. اسطنبول.
7. (BOA) DH.H (D - 19) (Gö - 52/5) (T-8.4.1331 ). (3 شباط، h1328/1913). وزارة الداخلية- شيفرة القلم. *تقرير من ولاية بغداد*. بغداد، العراق.
8. (BOA) DH.H (D - 19) (Gö - 52/5) (T-8.4.1331 ). (11 شباط، h1328/1913). وزارة الداخلية_قلم الشيفرة. *تقرير من ولاية بغداد*. بغداد، العراق.
9. (BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326 ). (18 حزيران، h1324/1909). تقرير من ولاية البصرة. *الى وزارة الداخلية، العدد/38*. البصرة، العراق.
10. (BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326 ). (29 تشرين الاول، h1324/1909). تلغراف من ولاية البصرة. *الى وزارة الداخلية، العدد/ 85*. البصرة، العراق.
11. (BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326 ). (5 اذار، h1324/1909). دائرة الخارجية، قلم مكتوبي. *الى وزارة الداخلية، العدد/ 664*. اسطنبول.
12. (BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326 ). (16 شباط، h1324/1909). وزارة الخارجية_ قلم مكتوبي. *تقرير السفارة الالمانية*.
13. (BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326 ). (26 شباط، h1326/1909). وزارة الداخلية. *تلغراف الى ولاية البصرة، العدد/24*. اسطنبول.
14. (BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326 ). (5 كانون الثاني، h1326/1909). وزارة الداخلية_ قلم المكتوبي. *تقرير الى وزارة الخارجية العثمانية، العدد/ 164*. اسطنبول.
15. (BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326 ). (21 كانون الثاني، h1324/1911). تلغراف من والي البصرة. *الى وزارة الداخلية العثمانية، عدد/60*. البصرة، العراق.
16. (BOA) -DH.MkT (D - 1303) (Gö - 38 ) (T-25.7.1326). (27 كانون الثاني، h1326/1909). وزارة الداخلية_قلم المكتوبي. *تقرير الى وزارة الخارجية، العدد/212*. اسطنبول.
17. (BOA) -DH.SYS (D - 00026) (Gö - 00005 ) (T-26.5.1326 ). (19 كانون الثاني، h1326/1911). تلغراف من متصرفية العمارة. *الى وزارة الداخلية، العدد/ 5854*. العمارة، البصرة، العراق.
18. (BOA) DH.H (D- 17) (Gö-10/4) (T-17.3.1329 ). (17 شباط، h1326/1911). وزارة الداخلية- دائرة المخابرات العمومية. *شيفرة من ولاية البصرة، العدد / 119*. البصرة، العراق

**2) الوثائق العراقية**


**Corresponding author:**

1. دار الكتب والوثائق- الملف 1665 /311. (27 ايار، 1925). ملفات البلاط الملكي. *نص اتفاقية الانكلو ــ الفارسية كتاب مرفوع من مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي، و ثيقة 1-6*. بغداد، العراق: الحكومة العراقية.

**3)الكتب العربية والاجنبية**

1. انستاس ماري الكرملي. (2012). *خلاصة تاريخ العراق*. بغداد: شركة بيت الوراق.
2. جمال باشا. (2013). *مذكرات جمال باشا*. (محمد السعيدي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الفارابي (المجموعة التاريخية العثمانية العربية 1908 - 1918).
3. حسين محمد القهواتي. (1980). *دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914*. بغداد: مركز دراسات الخليج العربي ،مطبعة الارشاد.
4. حنا بطاطا. (2005). *العراق(الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية)* (الإصدار 1، المجلد 1). (عفيف الرزاز، المترجمون) طهران، ايران: مؤسسة الرافد للمطبوعات.
5. خليل ابراهيم خالد ومهدي محمد الازدي. (1980). *تاريخ احكام الاراضي في العراق*. بغداد، العراق: دار الحرية للطباعة.
6. زكي صالح. (1968). *بريطانيا والعراق حتى سنة 1914دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري*. بغداد: جامعة بغداد.
7. سلوى الغالبي. (2002). *العلاقات الأمريكية العثمانية(1830-1918)* (الإصدار 1). القاهرة: مكتبة مدبولي.
8. سهام هنداوي. (2015). *التطور التاريخي للعلاقات الالمانية العثمانية 1876-1909( وثائق سرية)*. دمشق: دار نينوى.
9. شارل عيساوي. (1990). *،التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب 1800ــ1914*. (روؤف عباس حامد، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
10. عباس العزاوي. (2010). *عشائر العراق* (الإصدار 2، المجلدات 2-4). بيروت، لبنان: مكتبة الحضارات.
11. عبـــد العزيز سليمان نوار. (1968). *المصالح البريطانيـــة فـــي انهار العراق 1600- 1914*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرة.
12. عبد الكريم النداواي. (2008). *تاريخ العمارة وعشائرها* (الإصدار 1، المجلد ). بيروت، لبنان: الدار العربية للموسوعات.
13. عبد الكريم محمود غرايبه. (1960). *مقدمة في تاريخ العرب الحديث 1500-1918(العراق والجزيرة العربية)* (الإصدار الجزء / 1). دمشق: مطبعة جامعة دمشق.
14. عمار يوسف عبدالله. (2013). *السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق 1914-1945*. بغداد: من اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية 2013.
15. فؤاد قزانجي. (1989). *العراق في الوثائق البريطانية 1905 ـ1930* . (عبد الرزاق الحسني، المحرر) بغداد: دار مأمون للترجمة والنشر.
16. فيصل محمد الارحيم. ( 1975). *تطور العراق تحت حكم الاتحاديين( 1908-1914)*. الموصل: مطابع الجمهور.
17. محمد الباقر الجلالي. (1947). *موجز تاريخ عشائر العمارة* (الإصدار 1). بغداد: مطبعة النجاح.
18. مهدي صالح مجيد. (1973). *ماهو النفط*. بغداد: منشورات مكتب الإعلان والنشر لشركـــة النفـــط الوطنيـــــة.
19. مؤيد الونداوي. (2022). *حوادث واخبار عراقية في وثائق بريطانية*. (سعد الواسطي سعيد، المحرر) بغداد: مكتبة النهضة العربية.
20. نجدة فتحي صفوة. (1969). *العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب1936* (الإصدار 1). بيروت: منشورات المكتبة العصرية.
21. وليم ستيفرز. (2010). *السيادة والنفط العراق-تركيا-والنظام الدولي الانكلو-امريكي(1918-1930)*. (علي البديري، المترجمون) بغداد: بيت الحكمة.

**4) الرسائل الجامعية**

1. امال عمر خميس عبيد المحمدي. (2016). *النشاط الملاحي البريطاني في انهار العراق 1831-1914*. الانبار، العراق: رسالة ماجستير_كلية التربية للعلوم الانسانية_ قسم التاريخ.
2. خالد حمود السعدون. (1984). *الاوضاع القبلية في ولاية البصرة العثمانية1908-1918*. بغداد، العراق: رسالة ماجستير- جامعة ام القرى-كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.
3. صباح اعقاب الجراح. (2000). *الأملاك السنية في الدولة العثمانية*. الموصل: رسالة ماجستير_ كلية الاداب_جامعة الموصل.
4. فواز مطر نصيف الدليمي. (1989). *تغلغل النفوذ البريطانـــــي فـــي العراق 1869-1914*. بغداد، العراق: رسالة ماجستير كلية الاداب_ جامعة بغداد.

**5)البحوث**

1. اديب صالح عبد ورسل ابراهيم محمود. (2024). الحرب العالمية الاولى وتداعياتها على الدولة العثمانية 1914-1920. *مجلة جامعة كركوك الدراسات الانسانية، المجلد / 19* (العدد/ 2)، الصفحات 58-81.
2. جمال بابان. (حزيران، 1979). أصول أسماء بعض محلات بغداد ومواقعها. *مجلة أفاق عربية، العدد/ 10* (السنة/ 4)، الصفحات 66-83.
3. روبير مانتران. (1979). بغداد في العهد العثماني. (اكرم فاضل، المحرر) *مجلة المورد، العدد/4* (المجلد /8)، الصفحات 7-692.
4. صالح خضر محمد. (2015). دور الدبلوماسيين البريطانيين المقيمين والملحقين العسكريين والتجاريين في متابعة الانشطة النهرية في الخليج العربي. *مجلة جامعة كركوك- للدراسات الانسانية، المجلد/10* (العدد/1)، الصفحات 1-40.
5. عيدان شبيب سليم الصباحي. (2021). جهود وليم نوكس دارسي لدى الدولة العثمانية للسيطرة على نفط العراق 1901-1914. *مجلة سر من راى-كلية التربية- جامعة سامراء، المجلد 17* (العدد /69)، الصفحات 419-448.
6. هاشم صالح التكريتي. (1986). التغلغل الألماني في المشرق العربي قبل الحرب العالمية الاولى. *مجلة المؤرخ العربي، العدد/12* (السنة/ 12)، الصفحات 40-51.

**6) الصحف**

1. جريدة صدى بابل. (10 ايلول، 1910). البصرة. *جريدة صدى بابل، عدد/ 58* (السنة /2).
2. جريدة صدى بابل. (27 اب، 1911). ميناء خليج العجم. *جريدة صدى بابل، عدد/56* (السنة 2).
3. جريدة صدى بابل. (27 ايار، 1914). *جريدة صدى بابل، عدد/ 239* (السنة / 5).

**الاجنبية صادرالم**

1. Longrigg, S. H. (1961). ,*Oil in the Middle East.* londdon: Oxford.
2. Ediger, V. (2005). *Osmanli Neft Ve Petrol , (,2005).* Ankara, turkiye: Odtu Yayincilik.
3. Martin, L. (1924, may). The Chester Concession Materials and Foodstuffs in the Commercial Policies of Nations. *Annals of the American Academy of Policies and Social Science*(Vol. 112), pp. 186-188.
4. Montague, G. H. (1903). *The Rise and Progess of the Standard Oil Company*. (New York): the Library of Congress.


**Corresponding author:**